

تقلبات أسعار المحروقات كأحد القنوات السببية لضعف الأداء الاقتصادي في اقتصاديات الجنوب المرتبطة بالقطاع الإستخراجي - حالة الجزائر -

د، رحمة شيخ

عضو مخبر LFIEGE ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر

ra.chikh@gmail.com

ملخص: رغم جهود الإصلاح في بلدان الجنوب النفطية، في العقود الأخيرة، إلا أن غالبيتها لا تزال لم تحقق بعد أهدافها المسطرة لبلوغ التنمية الاقتصادية المستدامة. ففي الواقع، يظل القطاع الإستخراجي القطاع المهيمن في الاقتصاد. وتعتمد هذه المقالة إلى دراسة أحد القنوات السببية التي تُعنى بتفسير التأخر الاقتصادي في العديد من تلك الاقتصاديات، والمتمثلة في التبعية اتجاه المحروقات وتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، لاسيما بالنسبة لحالة الجزائر.

الكلمات المفتاحية: تقلبات أسعار المحروقات - ضعف الأداء الاقتصادي - الرهان الطاقوي.

Résumé: En dépit des réformes entreprises par les gouvernements des pays du Sud riches en Hydrocarbures, durant ces dernières décennies, rares sont ceux en voie d'atteindre les objectifs fixés pour le développement durable de leurs économies. En effet, les hydrocarbures restent toujours le secteur dominant dans la plupart des cas. Cet article s'interroge sur la dépendance envers les hydrocarbures et les fluctuations des prix sur les marchés internationaux comme l'une des canalisations qui expliquent la problématique de la sous performance de la majorité de ces pays y compris le cas Algérien.

Mots-Clés: Fluctuations des Prix des Hydrocarbures- Sous Performance Economique – Enjeu Energétique.

تمهيد: قبل أواخر ثمانينيات القرن الماضي اتجهت الأدبيات الاقتصادية إلى اعتبار أن وفرة الموارد الطبيعية تشكل ميزة نسبية جيدة بالنسبة للبلدان النامية. ففي فترة الخمسينيات أكد Ginsburg أن حيازة حجم متنوع من الموارد الطبيعية يشكل ميزة هامة لأيّ دولة تخوض فترة نمو سريع. وهي نظرة أجمع عليها العديد من الاقتصاديين أمثال Viner و Lewi. كذلك في الستينيات أكد المنظر في الاقتصاد التنموي Rostow على أن الموارد الطبيعية تسمح بتمكين البلدان النامية من تحقيق الانتقال من التخلف نحو الإقلاع الصناعي، مثلما سمحت به بالنسبة لبلدان كاستراليا، الولايات المتحدة، وبريطانيا. أما في فترة السبعينيات والثمانينيات فأوضح المنظرون النيوكلاسيك أمثال: Balassa، Krueger و Drake أن الموارد الطبيعية يمكن أن تقوم بتسهيل التنمية الصناعية في البلد المعني من خلال توفير الأسواق المحلية، والتمويل اللازم للاستثمار. في حين، منذ أواخر الثمانينيات، قدّمت العديد من الدراسات أدلة تشير إلى أن وفرة الموارد الطبيعية أو بعبارة أصح زيادة الاعتماد الاقتصادي على الموارد الطبيعية في البلدان ذات الاقتصاديات المنخفضة والمتوسطة الدخل، رافقها تدني مستوى الأداء الاقتصادي⁽¹⁾ (وقبل ذلك مدرسة التبعية)، والتي تُعرف عموما بالقنوات السببية لضعف الأداء الاقتصادي. حيث تعدد هذه الأخيرة لأجل تفسير ضعف الأداء الاقتصادي باقتصاديات الجنوب الغنية بالموارد الطبيعية، خاصة اقتصاديات الجنوب النفطية، إلا أنها تتفاوت من حيث أهميتها في تفسير هذا الضعف والتفاوت في الأداء. وتهدف هذه المقالة إلى تسليط الاهتمام على أحد هذه القنوات، من خلال طرح الإشكالية التالية: "هل يمكن تفسير ضعف الأداء الاقتصادي في الاقتصاديات المرتبطة بالمحروقات - لاسيما الجزائر - من خلال تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية؟"

- المقارنة غير النظامية: تقوم بتحليل حركة أسعار النفط ضمن سياق معين، أو من خلال سلسلة تاريخ الأسواق النفطية.

كما يمكن تمييز مقاربات اتجاه الأسعار على المدى الطويل⁽⁴⁾ حيث توجد مقاربتان متناقضتان، تقدم كل منهما حججا متضاربة، حول اتجاه تطور الأسعار الحقيقية على المدى الطويل :

- المقارنة الأولى: ترتبط أساسا بالتوجه النظري التقليدي، من خلال أطروحات المدرسة الكلاسيكية حول محدودية الموارد الطبيعية والزيادة السكانية، وتفترض اتجاهها تصاعديا للأسعار⁽⁵⁾

- المقارنة الثانية: ارتبطت هذه الفرضية -في البداية- بأعمال سينغر وبريبش حول اتجاه الأسعار الحقيقية للسلع الأولية إلى الانخفاض، على المدى البعيد. وتعتمد هذه المقارنة عموما على الملاحظات التجريبية، بغض النظر عن الاتفاق التام مع أفكار سينغر و بريبيش⁽⁶⁾. كما تتمتع بنظرة متفائلة حول وفرة الطاقة مقارنة بالمقارنة الأولى⁽⁷⁾.

وعلى الرغم من التأكيد على أن جميع المقاربات المذكورة أعلاه، توفر معلومات هامة عن سير أسواق النفط العالمية إلا أنها تعاني من حدود جوهرية، خاصة عندما يتعلق الأمر بتقديم استشراف على المدى الطويل⁽⁸⁾. فالنفط كمورد استراتيجي، له خصوصية تميزه على الدوام عن بقية الموارد الطبيعية⁽⁹⁾، كما أنه لا يخضع فقط لعوامل اقتصادية. ولقد ازداد الأمر تعقيدا، في السنوات الأخيرة، وازداد عدم اليقين ليشمل المدى القصير. بالتالي، من الخطر الاستناد بشكل كبير على هذه المقاربات، التي قد تقود إلى سياسات مضللة.

1-2 - التحول/الانتقال الطاقوي: تؤثر الاتجاهات الجديدة المرتبطة بالتحول/ الانتقال الطاقوي بشكل كبير على الأسواق الطاقوية العالمية، مما يتطلب ضرورة تقديم تصوّر حولها. ولقد ترتب عن الغموض الذي يميّز مفهوم التحول الطاقوي -تم إطلاقه من قبل وكالة الطاقة الدولية لدراسة السيناريوهات طويلة المدى- تباينٌ في التوجهات و السياسات المتبناة من قبل مختلف دول العالم، وفي أحيان أخرى تعارضها. وفيما يلي أهم هذه السياسات⁽¹⁰⁾:

- الولايات المتحدة الأمريكية: يشكل الانتقال الطاقوي، في المقام الأول، تقليل الاعتماد على استيراد النفط المستورد من الشرق الأوسط. وهو ما يبرر الانتشار الواسع لتقنيات الحفر الجديدة، لتتحول الولايات المتحدة من مستورد للغاز الطبيعي المسال والنفط إلى منتج رئيسي للغاز والنفط غير التقليدي، مع الشروع في التصدير خلال سنة 2016 نحو أوروبا⁽¹¹⁾. ومنه الاتجاه إلى استخدام موردٍ يعدّ الأكثر ضرا بالبيئة؛

- الاتحاد الأوروبي: قام بتسخير نفس المفهوم نحو برجة سياسات طموحة (قاعدة العشرين سنة 2020). تهدف في آنٍ واحد إلى تقليص انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، تشجيع استخدام الطاقات المتجددة، وتشجيع كفاءة استخدام الطاقة. إلا أن النتائج تبقى متفاوتة بين مختلف دول الاتحاد⁽¹²⁾

- البلدان الناشئة: يُقصد بالانتقال الطاقوي في البلدان الناشئة، في المقام الأول، ضمان الإمدادات اللازمة لتلبية احتياجات التصنيع والطلب الكبير من قِبَل الأسر، والتي يطمح جزء متزايد منها إلى بلوغ المعايير المعيشية للطبقة الوسطى، في البلدان الغنية؛

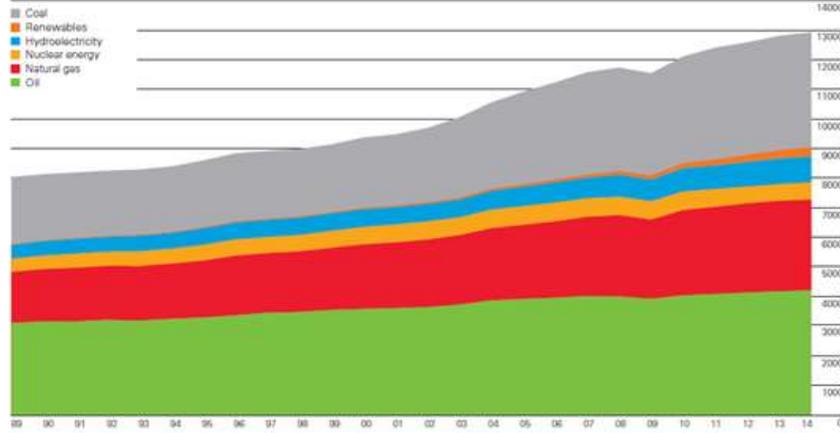
- البلدان المنتجة والمصدرة للطاقة الأحفورية: يعكس الانتقال الطاقوي، بالنسبة لهذه البلدان، استخدام الربح الناتج عن استغلال الموارد الباطنية لغرض تنويع الاقتصاد المحلي، بما في ذلك نظامها المحلي للتزود بالطاقة (ويشكك Perthuis في البعد الثاني لهذه السياسة خاصة بالنسبة لدول الخليج).

هذه السياسات المتناقضة التي تعكس مصالح كل طرف، تنعكس بطبيعة الحال على الأسواق الطاقوية في العالم، لاسيما أسواق النفط و الغاز الطبيعي. وفي الوقت الذي يتعرض فيه النفط لانتقادٍ شديد ورسوم بيئية مرتفعة من قبل البلدان المستهلكة، يظهر المعيار المزدوج مقارنة باقتصاديات متقدمة تتبنى حاليا سياسات لا تتوافق أبدا مع الأهداف المناخية التي تدعو إليها، كالنفط والغاز غير

التقليدي في الولايات المتحدة وكندا⁽¹³⁾. والذي يتضح من خلال الشكل الذي يبين انخفاض حصة الطاقات المتجددة من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة (علما أن هذا الشكل لا يشمل الموارد غير التقليدية).

شكل 2: تطور الاستهلاك الطاقوي العالمي خلال الفترة (1989-2014)

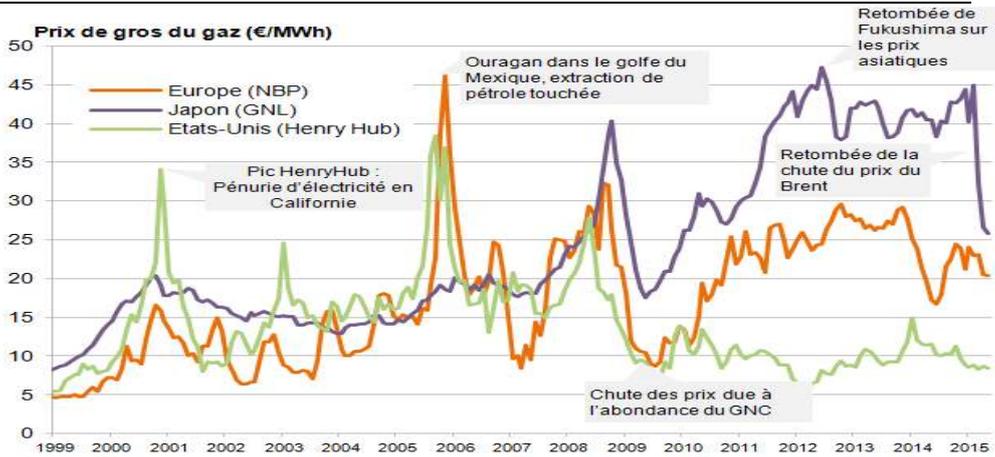
(الوحدة : مليون طن من النفط المكافئ)



Source : British Petroleum. (2015). BP Statistical Review of World Energy. 64th Edition. England: British Petroleum .P.42.

ولقد ترتب عن ثورة الغاز الصخري، على سبيل المثال، تغيير هيكلي في أسعار الغاز، في أسواق الغاز العالمية.⁽¹⁴⁾ حيث أدت إلى انهيار الأسعار في السوق الأمريكية، والفصل بين أسعار الغاز وأسعار النفط. هذه الوضعية، لم تتوسع، في البداية إلى مناطق أخرى، مما أدى إلى فروقات عالية جدا بين أسعار الأسواق الدولية الرئيسية الثلاثة: أمريكا الشمالية، أوروبا، وآسيا (اليابان). وهو ما يوضحه الشكل 3.

الشكل 3: تطور أسعار الغاز الطبيعي ضمن أهم الأسواق العالمية خلال الفترة (1999-2015):



Source : Gas in Focus. (2015). Based on : Service de l'Observation et des Statistiques, World Data Bank & Energy Information Administration. Retrieved: 05/02/2016. From: <http://www.gasinfocus.com/indicateur/evolution-des-prix-du-gaz-naturel-sur-les-principales-zones-de-marche/>

ويضاف إلى ما سبق زيادة الضغط على أسعار الغاز الطبيعي مع توسع الأسواق الفورية (من خلال إنتاج قطر، روسيا، و إيران، أين يتركز الجزء الأكبر من الغاز الطبيعي)، وكذا منافسة بقية المصادر الطاقوية.

بالتالي، وعلى الرغم من أهمية الغاز الطبيعي الاقتصادية والبيئية، لاسيما على الصعيد المستقبلي، ساهمت سياسات التحول الطاقوي، إضافة إلى عوامل أخرى اقتصادية وغير اقتصادية في زيادة انخفاض وتذبذب الأسعار (عند مستويات منخفضة). لينتقل هذا الانخفاض و التذبذب إلى الأسواق النفطية منذ السداسي الثاني من سنة 2014. ومنه تفاقم المشاكل التي تعاني منها الاقتصاديات النفطية الغنية بالخروقات.

1-3- دور الممولة في التذبذب الكبير للأسعار: تزايدت الانتقادات الموجهة للممولة باعتبارها السبب الرئيسي في تقلبات أسعار السلع الأساسية لاسيما النفط، انطلاقا من تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، الذي نُشر في سبتمبر 2012؛ والذي دعا إلى ضرورة التوقف عن انتقاد الأسواق الحقيقية. وعلى الرغم من توفر مجموعة متزايدة من الأدلة حول التأثيرات الناجمة عن الأسواق المالية والتي خلقت نوعا من عدم الاستقرار، لا يزال التفسير القائم على "الاقتصاد الحقيقي" هو المهيمن على النقاش، مع تجاهل دور المستثمرين الماليين في أسواق السلع الأساسية، منذ بداية الألفية الثالثة، كسبب رئيسي لتقلبات الأسعار. ولقد أكد التقرير على أنه لا أحد ينكر احتمال استمرار الصدمات المتعلقة بالعرض والطلب في التأثير على الأسعار المستقبلية للمواد الأولية. لكن لا بد من الانتباه إلى أن حجم المشتقات المتداولة في أسواق السلع الأساسية، أعلى بـ 20 إلى 30 مرة من الإنتاج الفعلي، مما تسبب في تحويل الأسواق "الحقيقية" إلى أسواق مالية. فصحيح أن تقلبات الأسعار شكلت سمة رئيسية لأسواق السلع الأساسية لفترة طويلة، نظرا لضعف مرونة هذه الأسواق. إلا أنه، وعلى الرغم من الصدمات التي ميزت السلع الأساسية، في الماضي، خصوصا الصدمات النفطية، فإن ذلك لا يمكن أن يفسر الوضع الحالي. لذلك، من العاجل اعتماد سياسة قوية لتنظيم الأسواق المالية، بدلا من الانحصر على الأسواق الحقيقية.⁽¹⁵⁾

1-4- نفي فرضية الطابع الاحتكاري لأوبك على الأسواق النفطية: نفت دراسات كأعمال تلاهيت فرضية احتكار أوبك، واعتبرتها منظمة على أقصى تقدير، مثال ذلك سنة 1986، حين انهارت الأسعار، وانخفضت إلى مستوى لم تعد تغطي فيه حتى الربح المرتبط بندرة المورد. فنظرا إلى كون الخروقات سلعة إستراتيجية للغاية، تم تنظيم السوق إثر الصدمات النفطية (في السبعينيات)، بحيث لا يمثل أي بلد أو مجموعة من البلدان "صانعا للأسعار" (Price maker) في هذا السوق (تنوع الدول المنتجة، استغلال منابع التي لم تكن ذات مردودية في الماضي، وحتى التدخل العسكري لتحديد بلد كالعراق، والذي يمتلك احتياطات كبيرة). كما أن الأوبك، التي لا تسيطر سوى على حوالي 40٪ من السوق، اتجهت إلى وظيفة التنظيم. لذا يجدر تحليل الزيادات الدورية، على أنها ريع ظرفي. أما حالة الزيادات الناتجة عن التوترات الأمنية (الحروب في الخليج، الهجمات ضد المنشآت النفطية، عدم اليقين السياسي) فيمكن اعتبارها علاوة على المخاطر.⁽¹⁶⁾

وفي إطار تأصيله النظري للأزمات النفطية، قام Bina بتحليل أسباب أزمة النفط العالمية (1973-1974)، من خلال تطوير نظرية تقوم على أربع صيغ تتمثل في: علاقات ملكية النفط، تدويل رأس المال، المنافسة وتكوين الربح، قيمة النفط وأسعار السوق.⁽¹⁷⁾ ولقد أوضحت الأزمة النفطية -حسبه- أن نزاع الدول الريعية حول توزيع فوائض الأرباح النفطية تزامن مع إعادة هيكلة عالمية للصناعة النفطية، وتشكيل تنافسي للريع النفطي التفاضلي عبر العالم. فخلال فترة الستينيات من القرن الماضي، زادت التكاليف الرأسمالية النفطية في الولايات المتحدة (لكل برميل)، بشكل كبير في مجال التنقيب، التطوير، والإنتاج. ولقد كان ذلك بؤرة الأزمة التي دفعت إلى إعادة هيكلة النفط ضمن الصناعة الأمريكية، وتشكيل الربح النفطي التفاضلي على نطاق عالمي واسع.⁽¹⁸⁾ حيث ركز بينا على بؤرة الأزمة النفطية، لأجل دراسة عوامة الصناعة النفطية والطاقوية.⁽²⁰⁾

ولقد أكدت الدراسة القياسية لكل من Bina و M. Vo على أن الأوبك لا تشكل كارتلا، أو احتكارا، ولا تمارس أي هيمنة على السوق، أو تحكما فيه. بالتالي، نفت الصورة التي وُضعت لمنظمة أوبك من قبل المفكرين المتشددين. ولقد اتبعت في ذلك منهج الاقتصاد القياسي المعروف باسم "دراسة الاحداث" (Event-Study)، باستخدام نموذج GARCH (1,1)، وباعتبار عملية

الانحدار الذاتي من النظام الاول (1)AR، مع استعمال برنامج Windows Event Viewer. وذلك في محاولة لاجل البحث عن مدى التأثير المحتمل لقرارات أوبك حول الانتاج على الأسعار الفورية للنفط العالمي، وكذا على أسعار العقود الآجلة خلال الفترة (1983-2005).⁽²¹⁾

توصل الباحثان إلى أنه من غير المبرر الادعاء بأن أوبك هي مصدر التقلب والاضطراب في سوق النفط العالمية خلال كامل فترة الدراسة، فسوق النفط العالمية هي المحرك الرئيسي، أما أوبك فلا تقوم سوى بالاستجابة -باستمرار- بناءً على المسار الذي تتخذه هذه الأخيرة. فعندما تتجه أسعار السوق (كلّ من الفوري والآجل) إلى الانخفاض، تخفّض أوبك من إنتاجها، وعندما تتجه الأسعار إلى الارتفاع، تحاول منظمة أوبك زيادة إنتاجها، أما عندما تكون الأسعار مستقرة، تبقى أوبك على إنتاجها دون تغيير. وهو شكل من أشكال السلوك المتوقع من منتج تنافسي.⁽²²⁾

وعليه، اتضح من خلال هذه الدراسة التذبذب الكبير في أسعار المحروقات، ومنه عدم اليقين الذي يميز هذه الموارد غير المتجددة. ويترتب عن هذا التذبذب في أسعار المحروقات ضغوطات مستمرة على الاقتصاديات المرتبطة بها (يوضح الملحق هذا الارتباط)، حول كيفية ادراة أثر تشتت أسعار المواد الأولية على الاستقرار الاقتصادي و المالي الكلي. ولقد أظهر كل من Cavalcanti وآخرين (2015)، van der Ploeg و Poelhekke (2010) بأن تشتت الأسعار يمارس تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي من خلال تراكم أقل لرأس المال المادي، بشكلٍ أساسي.⁽²³⁾ ومنه ضرورة البحث عن السياسات الاقتصادية الكلية المناسبة، وكذا الأدوات المالية لإدارة هذا التشتت.

2- دراسة أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر وارتباطها بعائدات المحروقات:

سمحت طفرة أسعار النفط بتسطير السلطات العمومية لبرامج استثمارية طموحة، في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو. و ذلك، لتدارك التأخر التنموي الحاصل على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي، و تهيئة الاقتصاد لما بعد النفط أو على الأقل التخفيف من ارتباطه به. حيث أظهرت التقارير الاقتصادية، أنه في ظل الاستقرار السياسي الذي شهدته الجزائر خلال السنوات الأخيرة، تمكنت من تحقيق نتائج اقتصادية ملحوظة (حتى نهاية السداسي الأول من سنة 2014)، من ناحية: معدل النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، فائض الميزان الجاري، احتياطات الصرف الأجنبي، و ضعف الاستدانة الخارجية. بالمقابل، من ناحية التوزيع القطاعي للنتاج الداخلي الخام، بقي الاقتصاد الجزائري شديد الارتباط بقطاع المحروقات (من غاز طبيعي و نفط خام و شبه خام). إذ شكل هذا الأخير -لعدة سنوات- أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي، قام بضمّان 70% من إيرادات ميزانية الدولة، و 98% من الصادرات.⁽²⁴⁾

ولقد تميز الإنفاق، والعجز الأساسي خارج المحروقات، بارتباطهما الكبير بأسعار النفط خلال الخمسة عشر سنة الماضية، بحيث

يتسع في فترات الطفرة وينكمش بشكل ضعيف في فترات تدهور الأسعار. مع تشكيل النفقات الإجمالية للدولة خلال الفترة (2010-2014) حوالي 40% من الناتج الإجمالي. ولقد تعمق العجز الموازي ليبلغ 16% سنة 2015 بعد أن بلغ 8.3% سنة 2014. وتأثرت حسابات الدولة من خلال تآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات، بعد التراجع الكبير في الجباية النفطية، والتي انخفضت من 20% من الناتج سنة 2014 إلى 13% سنة 2015.

وترتب عن ذلك، تسليط الضوء مجدداً على الحاجة الملحة إلى تنويع مصادر التمويل العام، وكذا تمويل الاقتصاد.

أما بالنسبة للتوازنات الخارجية، يُعد عجز الميزان التجاري سنة 2015، الذي بلغ 13.714 مليار دولار، الأول منذ سنة 1995. وبعد أن كانت نسبة تغطية الصادرات للواردات، تقدر بـ 107% سنة 2014، أصبحت تقدر بـ 73% سنة 2015. حيث سجل الميزان التجاري عجزاً كبيراً قدر بحوالي 9% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015، بما تسبب في تخفيض احتياطات

الصرف. أما الميزان الجاري فسجل عجزا (لأول مرة منذ خمسة عشر سنة من الفوائض المتتالية) قُدر بـ 9.434 مليار دولار، سنة 2014.

ولقد سمح كل من الاستقرار النسبي لمؤشرات المديونية الداخلية والخارجية، إلى جانب مستوى احتياطات الصرف (التي تراجعت إلى 143 مليار دولار، مطلع سنة 2016، مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار سنة 2013)⁽²⁵⁾ بالحفاظ على مستوى مقبول للتوازنات الخارجية، على الرغم من العجز المسجل على مستوى أرصدة ميزان المدفوعات، لاسيما الحساب الجاري، وحساب رأس المال.

2-1- تراكم رأس المال والكفاءة الإنتاجية: لم تنعكس الجهود الاستثمارية على مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي، إذ يتميز النمو الحقيقي في الجزائر بانخفاضه مقارنة بمختلف المجموعات الاقتصادية. وعند تفحص إنتاجية رأس المال يُلاحظ أنها قدرت بـ 0.02 في الستينيات، ثم ارتفعت إلى 0.13 في السبعينيات، وانخفضت مجددا إلى 0.10 في الثمانينيات، ثم 0.04 في التسعينيات.⁽²⁶⁾

ولقد أبرزت دراسة صندوق النقد الدولي حول التحليل المتقاطع للبلدان، في الفترة (1990-2009)، ضعف النمو في الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP)، وكذا ضعف تراكم رأس المال المادي. مما أعاق أداء النمو في الاقتصاد الجزائري مقارنة بالاقتصاديات الأخرى. حيث تخلف نمو TFP عن المتوسط العالمي، فخلال التسعينيات قارب الصفر، أي كان أقل بكثير من أداء الاقتصاديات المصدرة للنفط، الأسواق الناشئة، الاقتصاديات المتقدمة، والبلدان ذات الدخل المنخفض. ومنذ بداية الألفية الثالثة تحسن نمو TFP إلى حد ما، بفضل تحسن معدل تراكم رأس المال المادي بفعل الانفاق العام، لكن لا تزال الفجوة كبيرة مقارنة بالمتوسط العالمي.

كما تميزت الوتيرة الكبيرة في نمو الاستهلاك النهائي الذي شكل 55.8% من الناتج الخام سنة 2014، بمرونة عالية في الطلب المحلي على الواردات، لذا لم تنعكس هذه الوتيرة على النمو الإجمالي. بعبارة أخرى، فإن زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات، استفاد منها الشركاء التجاريون، أكثر من اتجاهها إلى تنمية الاقتصاد الوطني. حيث استفاد الشركاء من 66.9 مليار دولار والتي تمثل 32% من الناتج المحلي سنة 2014، في حين كانت تمثل 30.4% سنة 2013.

2-4-2- دراسة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط خلال الفترة (1993-2014): لأجل دراسة

علاقة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي للجزائر و متوسط أسعار نفط برنت السنوية، في الفترة (1993-2014)، تم إتباع نموذج الانحدار الخطي البسيط ذي الصيغة الخطية (مثلما يوضحه الجدول 1).

تبين من علاقة الانحدار، أن العلاقة الخطية بين المتغيرين هي علاقة موجبة، من خلال القيمة الموجبة لمعامل الارتباط $\beta = (2.40725789219e+14)$. و عليه فأسعار النفط تؤثر طرديا على مستويات الناتج المحلي الإجمالي، إذ يترتب عن ارتفاع أسعار النفط بدولار واحد زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ 2.40725789 مليار دولار. وهو مبلغ كبير مقارنة بحجم الناتج المحلي في الجزائر الذي لم يتجاوز 213.5 مليار دولار سنة 2014.

ومن خلال اختبار صلاحية النموذج المقترح لتمثيل العلاقة بين مستويات الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع و أسعار النفط كمتغير مستقل، تبين أهمية أسعار النفط -نسبيا- في تفسير تغيرات مستويات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وتعبيرها عن تبعية الاقتصاد الجزائري اتجاه أسعار النفط.⁽²⁷⁾

الجدول 1: تقدير تأثير أسعار نفط برنت على مستويات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط

Estimation Command :

LS GDP C P

Estimation Equation :

$$GDP = C(1) + C(2)*P$$

Substituted Coefficients :

$$GDP = (2.40725789219e+14)*P - (4.7930972611e+15)$$

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4.79E+15	7.12E+14	-6.733021	0.0000
P	2.41E+14	1.15E+13	21.00942	0.0000
R-squared	0.956653	Mean dependent var		7.53E+15
Adjusted R-squared	0.954486	S.D. dependent var		8.87E+15
S.E. of regression	1.89E+15	Akaike info criterion		73.27683
Sum squared resid	7.16E+31	Schwarz criterion		73.37602
Log likelihood	-804.0452	Hannan-Quinn criter.		73.30020
F-statistic	441.3959	Durbin-Watson stat		1.675324
Prob(F-statistic)	0.000000			

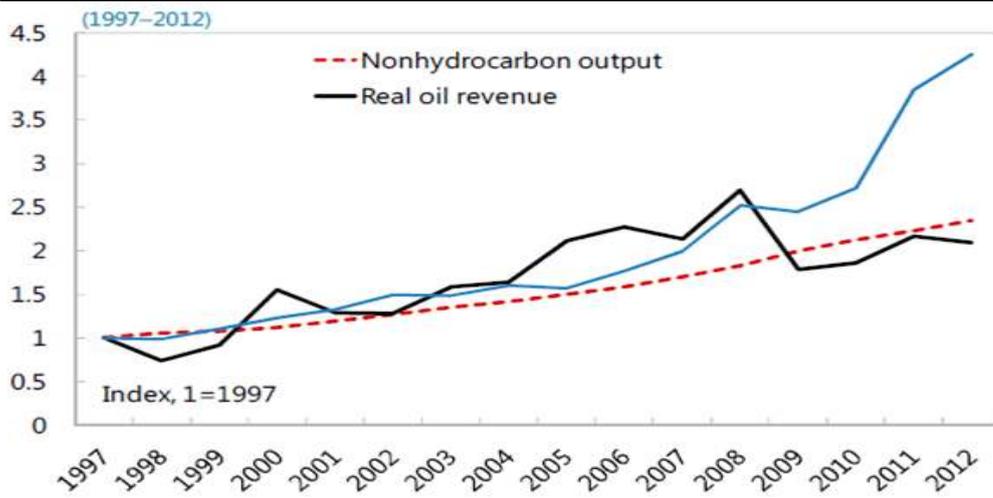
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews6 ومعطيات:

World Bank Data Base. Retrieved: 05/04/2016. From <http://www.worldbank.org/>

British Petroleum (2015). Statistical Review of World Energy. England: British Petroleum.

كما لا بد من التأكيد على ارتباط النمو خارج قطاع المحروقات بأداء قطاع المحروقات أيضا (لاحظ الشكل 4). ويمكن تفسير هذا المنحني بأن النمو الاقتصادي لم يكن ليتحقق من دون التحويلات الضخمة من خلال الإنفاق العام، بفضل الإيرادات الكبيرة للمحروقات التي سمح بها ارتفاع الأسعار الدولية.

شكل 4: ارتباط تطور القطاع خارج المحروقات بعائدات المحروقات خلال الفترة (1997-2012)



Source :IMF. (2013). Algeria: Selected Issues Paper. IMF Country Report No. 13/48. IMF: Washington, D.C. P.8.

2-3- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1966-2014): إن الهدف من تتبع تطور مستويات

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الخام وفقا لتعديل القوة الشرائية (حسب الأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2005) هو هدف مزدوج، فهو يسمح بـ:

- المقارنة الدقيقة للدخل الفردي خلال فترة الدراسة، ومنه معرفة مدى تطور الأداء الاقتصادي للبلد المعني، وذلك

من خلال استخدام الأسعار الثابتة للدولار الأمريكي؛

- مقارنة تطور الأداء الاقتصادي لعدة دول، بالأخذ بعين الاعتبار تعادل القوة الشرائية. و في حالة هذه الدراسة تم

مقارنة الأداء الاقتصادي للجزائر مع دول نفطية أخرى (فنزويلا و النرويج)، دول غير نفطية مجاورة (تونس و المغرب)،

ودول نفطية سابقة (اندونيسيا وماليزيا)، إضافة إلى الأداء العالمي.

أوضح تتبع تطور مستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الخام (راجع الجدول 2)، أنه على الرغم من أن نسبة زيادة نصيب

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ازدادت بما يتجاوز الضعف، في الجزائر، خلال الفترة (1966-2014) حيث انتقلت من 1513

دولارا أمريكيا إلى 3391 دولارا، بنسبة 124.12% و التي هي أعلى نسبيا مقارنة بالنسبة العالمية المتمثلة في 114.20%، و

ذلك من خلال متوسط معدل نمو سنوي يقدر بـ 1.65%. إلا أنه من ناحية الأرقام المطلقة، يبقى نصيب الفرد في الجزائر أقل من

نصف المستوى العالمي، حيث يمثل 42.33% من المستوى العالمي. وتبقى الفجوة كبيرة بمقارنة مستوى تطور الأداء في الجزائر مع

دول نفطية أخرى (النرويج)، دول غير نفطية مجاورة (تونس و المغرب)، ودول نفطية سابقة (اندونيسيا وماليزيا). وأوضحت المحصلة أن

كلا من الجزائر و فنزويلا لم تقوما بتحقيق أداء اقتصادي جيد مقارنة بالمستوى العالمي، أو حتى دول أخرى فقيرة من حيث الموارد

الطبيعية (علما أن وضع فنزويلا أسوأ حالا لأنها تتراجع إلى الخلف). بالتالي، لم يسمح تراكم العائدات النفطية خلال الفترة

(1966-2014) بزيادة المستوى المعيشي لسكان هذه الدول النفطية.

جدول 2: تطور مستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الخام في مجموعة من الدول خلال الفترة (1966-1966)

(2014) وفقا لتعديل القوة الشرائية و الأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2005 (الوحدة: دولار أمريكي)

البلد	الناتج الداخلي الخام الفردي لسنة 1966	الناتج الداخلي الخام الفردي لسنة 2014	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في الفترة (1966-2014)	متوسط معدل النمو السنوي
العالم	3740	8011	1,14%	1,55%
الجزائر	1513	3391	124,12%	1,65%
تونس	985	3953	301,32%	2,8%
المغرب	766	2547	232,51%	2,45%
فنزويلا	6545	6088	6,98%	0,15%
النرويج	21520	67223	212,37%	2,3%
أندونيسيا	279	1854	564,52%	3,87%
ماليزيا	1230	7365	498,78%	3,65%

المصدر: من اعداد الباحث انطلاقا من معطيات قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية لسنة 2016، راجع:

The World Bank. (2016). World Development Indicators. Retrieved: 05/04/2016. From: <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators>

أما مؤشر التنمية البشرية⁽²⁸⁾ فتميز بتحسّن مستمر (بفضل الاستثمار المكثف في مختلف جوانب إعادة إنتاج الموارد البشرية) مدفوعا بتحسّن مؤشر العمر المتوقع عند الولادة. حيث قدر بـ 0,736 نقطة، بما جعل الجزائر تحتل المرتبة 83 من ضمن 188 دولة، وهو معدل أعلى من المعدل العالمي المقدر بـ 0,711 نقطة. كما سجلت الجزائر نتائج أفضل فيما يتعلق بمؤشر قياس عدم المساواة في الدخل، مقارنة بدول المغرب العربي⁽²⁹⁾. مما يشير إلى أن النمو كان نسبيا لصالح الحد من الفقر.

2-4- الرهان الطاقوي:⁽³⁰⁾ يشكل قطاع المحروقات أهم مصدر لإيرادات الدولة، على الرغم من تراجع حصته من هيكل القيمة المضافة في السنوات الأخيرة. ولقد ترتب عن الاضطرابات في الإنتاج (على الرغم من الجهود الاستثمارية)، وفي الأسعار، والكميات المصدرة من المحروقات انخفاض في عائدات التصدير سنة 2012، وكذا سنة 2013، ليتفاقم الوضع منذ السداسي الثاني من سنة 2014. حيث انتقلت صادرات الطاقة من 71.66 مليار دولار سنة 2011 إلى 58.36 مليار دولار سنة 2014. كما لا بد من التأكيد على أن الإشكالية لم تعد ترتبط فقط - بتقلبات أسعار الطاقة، وإنما أيضا بقدرات إنتاج الطاقة، لاسيما القطاع النفطي، في ظل زيادة ضغوطات الاستهلاك الطاقوي المتزايدة. فالجزائر أصبحت في وضعية تدفعها إلى الاهتمام بأمنها الطاقوي بشكل أكبر، بدل انحصارها في الاهتمام بعائداتها، مما يزيد من أهمية اقتصاد الطاقة.

الأمر الذي استدعى التشديد على موضوع السياسة الطاقوية الانتقالية خلال السنوات الأخيرة، مع ضرورة التأكيد على ترشيد الاستهلاك الطاقوي. ويعتبر البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية العمود الرئيسي الذي تستند إليه السلطات العمومية قصد تنفيذ العملية الانتقالية فيما يخص الطاقة. وفي إطار تدعيم الحوار حول القضايا البيئية تم تنصيب لجنة وطنية للمناخ بتاريخ 22 جويلية 2015، مما فتح مجالاً للتشاور والحوار الشامل الذي ضم مختلف القطاعات، وكذا المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

الخاتمة:

تشكل تقلبات أسعار المحروقات، خاصة النفط، أحد قنوات تفسير ضعف الأداء الاقتصادي في الاقتصاديات المرتبطة بالمحروقات، لاسيما حالة الجزائر. مع ذلك فإن مجرد الاهتمام بتحديد آثار تقلبات الأسعار الدولية للمواد الأولية من خلال التوظيفات الخارجية، يعتبر مغالطة وتحويلا للمشاكل الهيكلية التي لازالت عالقة. إذ يتميز الاقتصاد القائم على الربيع بيئة غير مناسبة للاستثمار، هيكل سوسيو-اقتصادي مختل، عجز مؤسساتي، إهمال القطاع الإنتاجي، و غياب تسيير مضاة لدورات الأزمات الخارجية بما لا يتوافق مع التنمية المستدامة وتنوع الاقتصاد. لذا يستمر القطاع الاستخراجي في لعب دور مركزي في اندماج البلدان النفطية على صعيد التبادل الدولي، مما خلق حالة من التبعية اتجاه هذا القطاع.

وما يفاقم من خطورة الوضع هو تسخير المداخل النفطية لتغطية الإختلالات الهيكلية التي تميز العديد من اقتصاديات الجنوب النفطية. هذا الحيز من المراوغة يتباين ما بين تلك الاقتصاديات دون ديمومته، في الوقت الذي تتزايد فيه تكاليف التنمية في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية. ولقد شكل انهيار أسعار النفط منذ السداسي الثاني من سنة 2014 إنذارا لا يُستهان به، علما أن تحديد الصدمات الخارجية كان أمرا واردا.

ضمن هذا السياق تم تكيد الفرضيات المطروحة، ومنه لا بد من التأكيد على قنوات حماية الاقتصاد من تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية وزيادة كفاءة إدارة ثروة المحروقات، والتي تشمل:

أ. القنوات المرتبطة بكفاءة تصميم عقود توزيع المخاطر. مع ذلك، لا بد من التنبيه إلى وجود عدة عوامل تؤدي إلى الامتناع عن التحوط، والاتجاه إلى الحل الأسهل المتمثل في تحصيل العائدات في فترة الطفرة أي الارتفاع غير المتوقع في أسعار المحروقات، وإلقاء اللوم على الأسواق الدولية في حالة انهيار الأسعار. ومن بين هذه الأسباب، التكاليف المرتبطة بعملية التحوط، تعقيد هذه العملية التي تتطلب مستوى عاليا من: القدرات المؤسسية، التطور المالي، المهارة الكبيرة لفهم بنية مخاطر العمليات، وتحديد استراتيجيات إدارة المخاطر والدخول في عمليات التحوط المالي ورصدها؛

ب. قنوات التخفيف من محاكاة سياسات الاقتصاد الكلي للإتجاهات الدورية لأسعار المحروقات: وتشمل أداتي السياسة النقدية و السياسة المالية؛

ج. القنوات المرتبطة بحماية ثروة المحروقات من الهدر والفساد، وتضم: إنشاء صناديق الثروة السيادية (إلا أنها لا تمنع وقوع العديد من الانحرافات التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار)؛ تقدير المبلغ الإجمالي لنصيب كل فرد من توزيع عائدات النفط أو المعادن لتفادي الاستحواذ عليها بسبب الفساد؛ مراجعة الأطر المحاسبية لزيادة كفاءة إدارة الثروة الطبيعية غير المتجددة وذلك لأجل تجنب كل ما يؤدي إلى استنتاجات مضللة حول تقدير مستوى الرفاهية المستدامة؛ إضافة إلى الحوكمة وجودة المؤسسات.

وإلى جانب قنوات حماية الاقتصاد من تقلبات أسعار المحروقات على التوازنات الكلية؛ لا بد من خلق ديناميكية تراكم إنتاجي، يؤدي إلى التخلص من التبعية اتجاه القطاع الاستخراجي. ففي ظل استمرار الاختلالات الهيكلية الموجودة، تزداد حساسية الاقتصاديات المعنية اتجاه تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية. مما يفرض ضرورة التحول إلى اقتصاد منتج للثروة المستدامة من خلال التدرج في إصلاحات هيكلية سواء من حيث الاطار المؤسساتي وكذا الهيكل الإنتاجي، ضمن برنامج تنموي يقوم على التنوع الاقتصادي، وكذا العمل على تهمين وتفعيل الدور التنموي للموارد الطبيعية ضمن الاقتصاديات المعنية. ضمن هذا السياق ايضا، يشكل تهمين وتنوع مصادر الطاقة رهانا أساسيا، بالنسبة لاقتصاديات كالجزائر، والتي أصبحت تشهد تهديدا لأمنها الطاقوي، على الرغم من إمكاناتها الطاقوية لاسيما فيما يتعلق بالطاقات المتجددة.

- ⁽¹⁾Rosser, A. (2006). Escaping the Resource Curse. *New Political Economy*. Vol. 11. N°4. P257.
- Perkins, D. H. and S. Radelet and D. L. Lindauer (2008). *Economie du Développement*. Traduction de la 6^{ème} édition américaine par B. Baron-Renault. 3^{ème} édition. Belgique : De Boeck. PP. 756-759 & 762.
- Barbier, E. B. (2005). *Natural Resources and Economic Development*. New York : Cambridge University Press. P.2.
- ⁽²⁾Omgba, L. D. (2010). *Trois Essais sur L'Economie Politique de La Rente Pétrolière Dans Les Etats Africains*. Thèse en Sciences Economiques. Université d'Auvergne Clermont-Ferrand I. France. P. 4.
- ⁽³⁾Fattouh, B. (March 2007). *The Drivers of Oil Prices*. Oxford Institute for Energy Studies. WPM 32 : Discussion Paper N° 71. PP. 1-3.
- ⁽⁴⁾Radetzki, M. (4 – 5/ 11/ 2010). *Matières Premières: Historique Et Perspectives*. Séminaire de Haut Niveau sur « Les Ressources Naturelles, Finances et Développement: Faire Face aux Anciens et Nouveaux Défis ». Organisé par la Banque d'Algérie et le FMI. Alger.
- ⁽⁵⁾ Ibid., p.12.
- ⁽⁶⁾ Ibid., p.13.
- ⁽⁷⁾ Clarke, D. (2007). *The Battle For Barrels*. Great Britain: Profile Books Ltd.
- ⁽⁸⁾Fattouh, B. *Opcit.*, p.38.
- ⁽⁹⁾Maugeri, L. (2006). *The Age Of Oil : The Mythology, History and Future Of The World's Most Controversial Resource*. Great Britain : Praeger.
- El-Gamal, M. A. & Jaffe A. M. (2010). *Oil, Dollars, Debt, and Crises*. New York : Cambridge University Press.
- ⁽¹⁰⁾ Perthuis , C. (2013). *La « Transition Énergétique » : Les Ambiguïtés D'Une Notion A Géométrie Variable*. Les Cahiers De La Chaire Economie Du Climat : Série Information Et Débats. N° 21.
- ⁽¹¹⁾ Dupin, L. (2016). *Les Etats-Unis Vont Exporter Du Gaz En Europe Et C'est Une Petite Révolution*. Consulté le : 03/04/2016. <http://www.usinenouvelle.com/article/les-etats-unis-vont-exporter-du-gaz-en-europe-et-c-est-une-petite-revolution.N371912>
- ⁽¹²⁾ Idem.
- ⁽¹³⁾ على سبيل المثال، فإن إنتاج برميل واحد من النفط الخام الاصطناعي، باستخدام الرمال النفطية المستخرجة من المناجم السطحية في كندا، يتسبب في انبعاث ثاني أكسيد الكربون بنسبةٍ تقدر بضعف انبعاثه انطلاقاً من إنتاج برميل واحد من النفط الخام التقليدي. أما معالجة هذه الرمال النفطية فيمكن أن يُنتج ثلاثة أضعاف الانبعاث، ضمن ذلك الموقع. راجع:
- Hamilton, J. D. (2013). *Oil Prices, Exhaustible Resources, and Economic Growth*. *Handbook on Energy and Climate Change*. Edited by R. Fouquet & Cheltenham. United Kingdom : Edward Elgar Publishing. PP. 17-18.
- ⁽¹⁴⁾ United States Information Administration. (2015). *Annual Energy Outlook 2015*. U.S.A.: United States Information Administration. P.21.
- ⁽¹⁵⁾ United Nations Conference on Trade and Development. (2012). *Don't Blame The Physical Markets*. Policy Brief. N°25.
- ⁽¹⁶⁾Talahite, F. (2005). *Le Concept de Rente Appliqué aux Economies de La Région MENA : Pertinence et Dérives*. Document de Travail du CEPN. N°2005-07. P.11.
- ⁽¹⁷⁾ Bina, C. (1985). *The Economics of the Oil Crisis: Theories of Oil Crisis, Oil rent, and Internationalization of Capital in the Oil Industry*. New York: St. Martin's Press. P.198.
- ⁽¹⁸⁾ Bina, C. (1989). *Some Controversies in the Development of Rent Theory : The Nature of Oil Rent*. *Capital and Class*. N° 39. PP. 82-112.
- ⁽¹⁹⁾ Bina, C. (1985). *Opcit*. P.199.
- ⁽²⁰⁾ Bina, C. (2006). *The Globalization Of Oil*. *International Journal Of Political Economy*. Vol.35. N° 2. P. 31.
- ⁽²¹⁾ Bina, C. & M. Vo (2007). *OPEC in the Epoch of Globalization: An Event Study of Global Oil Prices*. *Global Economy Journal*. Vol. 7. Issue 1. PP. 17-18.
- ⁽²²⁾ Ibid., pp. 61-62.
- ⁽²³⁾ Cavalcanti, T., K. Mohaddes and M. Raissi (2015). *Commodity Price Volatility and the Sources of Growth*. *Journal of Applied Econometrics*. Vol. 30. Issue 6. PP. 857–873.

Van der Ploeg, F. & S. Poelhekke (2010). The Pungent Smell of Red Herrings: Subsoil Assets, Rents, Volatility and the Resource Curse. *Journal of Environmental Economics and Management*. 60(1). PP. 44-55.

(24) Banque Africaine de Développement, Centre de Développement de l'OCDE et Programme des Nations Unies pour le Développement. (2014). *Perspectives Économiques en Afrique 2014*. France : OCDE. P.223.

(25) علما أن هذه الاحتياطات موضوع تساؤل منذ أن كشفت الخزانة الأمريكية عن حيازات ديونها، والتي كشفت على أن الجزائر تحوز فقط على 700 مليون دولار أمريكي من الديون، في مطلع سنة 2016، وذلك في إطار سياسة حرية الاطلاع. مما يطرح التساؤل حول إدارة احتياطات الصرف ومدى شفافيته. راجع:

Bloomberg . (2016, May 16) . U.S. Discloses Saudi Holdings of Treasuries for First Time. Retrieved: 16/05/2016. From: <http://www.bloomberg.com/news/articles/2016-05-16/u-s-discloses-saudi-arabia-s-treasuries-holdings-for-first-time>

(26)Hodd, M. (2004). *Algeria: Economic Structure, Performance and Policy: (1950–2001)*. Algeria in Transition . A. Aghrout & R. M. Bougherira (Eds.). London : Routledge Curzon. PP. 40-41.

(27)–تجدر الإشارة إلى أن دراسة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي وأسعار نفط برنت، غير صالحة للتنبؤ المستقبلي. فعند القيام باختبار جذر الوحدة للاستقرار باستخدام (Augmented Dickey–Fuller Unit Root Test) يتبين استقرار السلاسل الزمنية من الرتبة الأولى بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، ومن الرتبة الثانية بالنسبة لأسعار نفط برنت. وعند إعادة دراسة ارتباط السلاسل المستقرة باستخدام المتغيرات الجديدة، ينخفض مستوى الارتباط. حيث أثرت الاستعانة بالادخار المتراكم خلال فترة الطفرة، على نتائج النموذج لاسيما سنة 2014 (بالنسبة لسنة 2015 فسجلت استعانة كبيرة بالادخار المتراكم لذا تم استبعاد نتائجها).

(28) PNUD. (2015). *Rapport sur le développement humain 2015*. PNUD : États-Unis. PP.29-31.

CNES. (2016). *Rapport National sur le Développement Humain 2013-2015*. ANEP : Algérie. P.35.

(29)– راجع: مؤشرات التنمية العالمية حول توزيع الدخل و الاستهلاك، ضمن قاعدة بيانات البنك الدولي، تاريخ التصفح: 2016/05/30، على الموقع:

<http://wdi.worldbank.org/table/2.9>

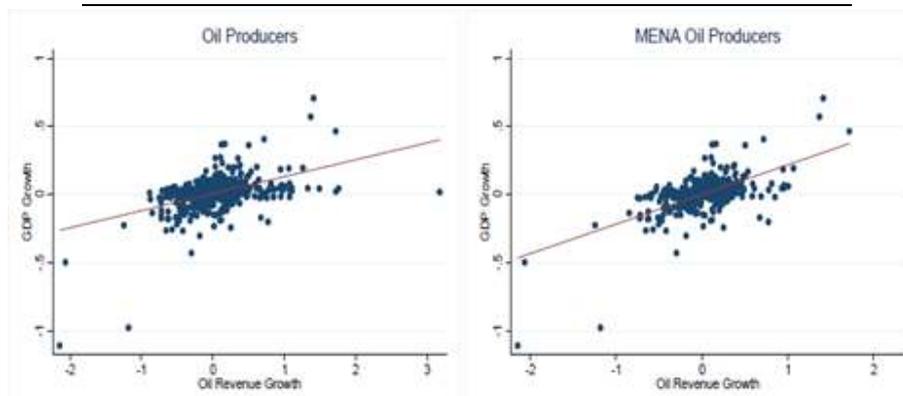
(30)– استندت الإحصائيات إلى:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. (2015). *التقرير الإحصائي السنوي 2015*. أوابك: الكويت.

- Ministère de l'Énergie et des Mines. <http://www.energy.gov.dz/francais/>
- British Petroleum. Op.Cit.
- Attar, A. (2014, Octobre 11). *L'Algérie Face aux Grands Défis Énergétiques au 3ème Millénaire*. Conférence présentée à l' Ecole Préparatoire aux Sciences Economiques, Commerciales et de Gestion. Annaba. Algérie.

ملحق: السحابة النقطية للعلاقة بين نمو عائدات النفط و الناتج المحلي في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

(MENA)، والدول المنتجة للنفط إجمالاً خلال الفترة (1961–2013)



Source: El-Anshasy, A., K. Mohaddes and J. B. Nugent. (2015). *Oil, Volatility and Institutions: Cross-Country Evidence from Major Oil Producers*. Retrieved: 01/01/2016. From:

http://www.econ.cam.ac.uk/people/cto/km418/AMN_Oil_Volatility_Fiscal.pdf